

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.2068
05 June 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والسبعون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)* للجلسة ٢٠٦٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باغواقي

المحتويات

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (تابع)

اختتام الدورة

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) للجلسة في الوثيقة CCRP/C/SR.2068/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (البند ٣ من جدول الأعمال) (تابع)

آخر المعلومات عن نشر الكتاب التذكاري Festschrift

١- الرئيس: دعا السيد أندو، منسق المنشور إلى إفادة أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز في نشر كتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين ("Festschrift").

٢- السيد أندو: قال إنه قدّمت إلى الآن تسعة إسهامات باللغة الإنكليزية، وأربعة باللغة الفرنسية وثلاثة باللغة الإسبانية. وأضاف أنه كان من الصعب جداً العثور على ناشر يرغب في إصدار مجلد واحد باللغات الثلاث، لأن ذلك يزيد من تكلفة المنشور ويحد بشدة من عدد الزبائن المحتملين. وتبعاً لذلك طلب من جميع أعضاء اللجنة بذل كافة الجهود لتشجيع مؤسسات مثل المكتبات على الاشتراك في المنشور الذي يتوقع نشره في بحر عام ٢٠٠٣.

٣- الرئيس: قال إن ما بين ١٠ مؤسسات و ١٥ مؤسسة أعربت إلى الآن عن اهتمامها بالكتاب في بلده. ودعا أعضاء اللجنة إلى ترويج بيع المنشور المذكور لمؤسسات في بلدانهم وكذلك في البلدان الأخرى التي يكون لديهم فيها نفوذ.

٤- السيدة شانيه: أشارت إلى الحاجة المفهومة لترويج الكتاب قبل نشره، فقالت إنه ينبغي تزويد أعضاء اللجنة بوصف محتوياته.

٥- الرئيس: طلب من الأمانة تعميم قائمة بأسماء المؤلفين وعناوين مقالاتهم.

التشاور مع لجنة القانون الدولي بشأن التحفظات

٦- الرئيس: قال، بخصوص أعضاء اللجنة الذين شاركوا منذ البداية في صياغة التعليق العام رقم ٢٤ بشأن التحفظات والذين ما زالوا أعضاء في اللجنة، وهم السيد أندو، والسيدة شانيه، والسيد لالا، إن المكتب وافق على تعيينهم للمشاركة في المشاورات المزمع عقدها في صيف عام ٢٠٠٣ مع لجنة القانون الدولي بشأن مشروع تقرير اللجنة عن التحفظات المبداة على المعاهدات المتعددة الأطراف.

٧- السيد شايينين: قال إنه إذ يؤيد تكوين الفريق، فإنه يشعر بالقلق إزاء المنطق الذي يقوم عليه اختيار الأعضاء. وأضاف أن اللجنة تناولت مسألة التحفظات في العديد من المناسبات منذ اعتماد التعليق العام وأنه ينبغي أن يمثل الأعضاء الذين يشاركون في المشاورات آراء اللجنة الحالية، وليس آراء الأعضاء السابقين.

٨- الرئيس: أشار إلى أن المشاركة مفتوحة لأي عضو من أعضاء اللجنة.

٩- السيد شيرير: تساءل عن الشكل الذي يحتمل أن تتخذه المشاورات.

١٠- السيد شميدت (أمين اللجنة): قال إن الشكل والموعود المحددين للمشاورات لم يقررا بالضبط بعد. ويرجح أن تعقد لجنة القانون الدولي مشاورات مع جميع الهيئات التعاقدية خلال الدورة القادمة المزمع عقدها في عام

٢٠٠٣. ونظراً إلى أن دورة لجنة القانون الدولي تتألف من جزأين، يُعقد أولهما في أيار/مايو وثانيهما في تموز/يوليه وآب/أغسطس، فإن المشاورات بين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القانون الدولي ستُعقد دون شك في تموز/يوليه ٢٠٠٣ أثناء دورة اللجنة. وأعرب عن اعتقاده بأن أمانة لجنة القانون الدولي ستتيح في أيار/مايو ٢٠٠٣ نسخاً بلغات العمل من مشروع التقرير المتعلق بالتحفظات على المعاهدات المتعددة الأطراف الذي عُيّن السيد آلان بيليه مقررًا خاصاً له. وسيعمّم التقرير على أعضاء اللجنة الذين يرغبون في المشاركة في المشاورات.

١١- السير نايجل رودلي: اقترح إتاحة النص لجميع الأعضاء. وقال إنه سيكون بإمكانهم عندئذ أن يرسلوا تعليقاتهم إلى أعضاء الفريق المعين للمشاركة في المشاورات. وشدد على الأهمية الكبرى التي يكتسبها تفاعل اللجنة المباشر مع لجنة القانون الدولي.

١٢- السيد لالا: لاحظ أن السيد بيليه وجه قبل زهاء سنتين رسالة إلى اللجنة، وأن اللجنة ردت عليها. واستصوب أن يُضمّن هذان المستندان كجزء من الوثائق المتعلقة بالتحفظات.

توصيات حلقة عمل كيتو بشأن الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان

١٣- الرئيس: قال إن السيد سولاري يريغوين اقترح أن تولي اللجنة العناية الواجبة لتوصيات حلقة عمل كيتو بشأن الملاحظات الختامية للجنة، مشيراً إلى أن للجنة التزاماً أدبياً على الأقل بالنظر في تلك التوصيات التي عمّمت على أعضاء اللجنة. وأضاف أنه يمكن أن تُناقش التوصيات خلال دورة اللجنة المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٣، وأن حلقة العمل هي أول حلقة من نوعها تُعقد في منطقة أمريكا اللاتينية لغرض مناقشة المنهجية.

١٤- السيد شاينين: قال، مع كامل الاحترام لأهمية التوصيات، إنه لا حاجة لإدراج مناقشتها في جدول الأعمال فقد قرأها الأعضاء وأخذوها في الاعتبار. وأضاف أنه بإمكان اللجنة أن تشير ببساطة إلى توصيات حلقة العمل عند مناقشة متابعة ملاحظاتها الختامية.

حجم التقارير المقدمة بموجب المادة ٤٠ من العهد

١٥- الرئيس: قال إن أعضاء المكتب أعربوا عن وجهات نظر متباينة بشأن حجم التقارير. وأعربوا عن وجوب إنشاء فرقة عمل تتألف من عدد محدود من الأعضاء بهدف وضع الخيارات الممكنة لمعالجة هذه المسألة. وكان أحد الخيارات التي حبّزها المكتب هو تمكين الدول الأطراف من اللجوء أكثر إلى الإحالة المرجعية، مما يمكنها من إدماج مقاطع ذات صلة من التقارير المقدمة إلى الهيئات التعاقدية الأخرى.

١٦- السير نايجل رودلي: اعتبر أنه من السابق لأوانه وضع سياسة عامة محددة المعالم. وأعرب عن إدراكه للمحاولات الرامية إلى تنسيق إجراءات إعداد التقارير بين جميع الهيئات التعاقدية، بما فيها اقتراح أن تكون الوثيقة الرئيسية وثيقة البلد الأساسية وأن يتم تحديثها حسب الحاجة.

١٧- السيد بالدين: قال إنه ليس من الواضح كيف يمكن للجنة أن تقلص حجم التقارير بتمكين البلدان من إحالة القارئ إلى التقارير المقدمة سابقاً إلى الهيئات التعاقدية الأخرى. وبين أن هذه الممارسة ستؤدي إما إلى تعقيد قراءة التقارير وحمل أعضاء اللجنة على البحث في المزيد من الوثائق، أو إلى إدماج اقتباسات طويلة في تقارير اللجنة، الأمر الذي لن يقلص حجم المنتج النهائي.

١٨- وأضاف أن ضبط النفس من جانب المؤلفين والتحرير الدقيق للوثائق هما الطريقتان الوحيدتان الكفيلتان بتقليص حجم التقارير. ووضح أنه يجب اتخاذ إجراء وإلا فإن العبء المالي للترجمة والنشر سيهددان قريباً عملية إعداد التقارير برمتها.

١٩- الرئيس: طلب من أمين اللجنة إبلاغ أعضائها بمتوسط حجم التقارير المقدمة خلال السنة الماضية.

٢٠- السيد شميدت (أمين اللجنة): قال إن متوسط عدد الصفحات في التقارير المستلمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية كان ١٦٧ صفحة.

٢١- السيد عمر: قال إنه ينبغي أن تكون الدول الأطراف حرة في إعداد التقارير حسب رغبتها فيما يتصل بالمواد ١ إلى ٢٧ من العهد. وأضاف في هذا الصدد، أنه ليس من صالح اللجنة أن تضع قيوداً محددة على حجم التقارير وأن بإمكانها من جهة أخرى أن توصي الدول بالامتناع عن تقديم تقارير طويلة بصورة واضحة، حتى يتسنى إعداد التقارير للنظر فيها في مهلة زمنية معقولة.

٢٢- السيد شاينين: اقترح عدم مناقشة مسألة حجم التقارير إلا في إطار تقرير الأمين العام بشأن ذلك الموضوع وتوصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تبسيط إجراءات إعداد التقارير. وقال إنه يمكن للجنة إن رغبت، أن تُنشئ فرقة عمل للنظر في المسألة. ولم يستصوب في المرحلة الراهنة، مناقشة هذا الموضوع في جلسة عامة.

٢٣- السيد كريتسمر: أيد الاقتراح المقدم من السيد شاينين.

٢٤- الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة وافقت، مؤقتاً، على ترك الموضوع معلقاً.

التقارير التي ستنظر فيها أفرقة العمل المعنية بالتقارير القطرية خلال الدورة المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٣

٢٥- الرئيس: قال إن المكتب كان قد وافق على وجوب اعتماد اللجنة خلال الدورة السابعة والسبعين قوائم المسائل التي ينبغي تناولها في تقارير سلوفاكيا والاتحاد الروسي والبرتغال والسلفادور، والنظر في حالة الحقوق المدنية والسياسية في غينيا الاستوائية، وهي دولة لم تقدم تقريراً. واعتبر أن اللجنة وافقت على القرار الذي اتخذته المكتب.

قرارات أخرى اتخذها المكتب

٢٦- الرئيس: قال إن المكتب قرر إنشاء فريق عامل محدود العضوية مؤلف من السيد سولاري يريغوين، والسيد عمر، ومنه هو شخصياً لمناقشة الخيارات والحلول الممكنة المتعلقة بمقترحات الأمين العام بشأن إعداد التقارير. وأضاف أن الفريق العامل سيجتمع وقت انعقاد الفريق العامل السابق للدورة السابعة والسبعين، وأعرب عن أمله في أن يتمكن مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من المشاركة. وقال إن الأمانة ستسعى لتقديم ورقة خيارات مقتضبة في الوقت المناسب للدورة السابعة والسبعين.

٢٧- وقال إن تقرير الأمين العام سيتضمن مقترحاً بشأن تبسيط إجراءات إعداد التقارير وإنه يجب مناقشة المسألة مع الأمين العام عن طريق المفوض السامي، وإن المكتب استصوب إنشاء فريق عامل بهدف مواصلة الحوار. واعتبر أن اللجنة وافقت على قرار المكتب.

أسبوع إضافي لمناقشة البلاغات في أعقاب الدورة الثامنة والسبعين

٢٨- الرئيس: قال إن المكتب رأى أن برجة أسبوع إضافي من اجتماعات اللجنة قد يكون ضرورياً لمناقشة البلاغات في أعقاب الدورة الثامنة والسبعين، المزمع عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ولاحظ أنه بسبب اعتبارات تدخل في إطار الميزانية لن يتاح التمويل لتلك الاجتماعات إلا إذا عُقدت في عام ٢٠٠٣. وسيستعرض وضع مشاريع البلاغات في آذار/مارس ٢٠٠٣ بهدف تحديد ما إذا كان عددها يتطلب أسبوعاً إضافياً من العمل في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٣. واعتبر أن اللجنة وافقت على الاقتراح المقدم من المكتب.

المواعيد النهائية لتقديم التقارير

٢٩- الرئيس: قال إن المكتب قرر أن يكون الموعد النهائي لتقديم التقارير ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالنسبة إلى توغو ومصر، و ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، بالنسبة إلى سورينام نظراً إلى أن اللجنة وافقت على طلب الوفد بمنح بلده ستة أشهر لإعداد التقرير.

٣٠- السيد أندو: تساءل عما إذا كان تقرير سورينام سيُترجم وسيكون جاهزاً بحلول تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٣ إذا استُلم في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣١- السيد شميدت (أمين اللجنة): قال إن ذلك سيتوقف على حجم التقرير.

٣٢- السيد كلاين: قال إنه يشك في أن يكون التقرير جاهزاً بحلول دورة تموز/يوليه - آب/أغسطس، بسبب وجوب تشكيل فرقة عمل معنية بالتقارير القطرية وإعداد قائمة جديدة بالمسائل وإرسالها إلى الدولة الطرف.

مشروع التعليق العام على المادة ٢

٣٣- الرئيس: قال إن المكتب ناقش ما إذا كان ينبغي تعميم مشروع التعليق العام على المادة ٢ على الدول الأطراف وعلى المنظمات غير الحكومية الدولية أو فقط على الأجهزة التعاقدية الأخرى إثر القراءة الأولى. واستصوب المكتب تعميمه على الأجهزة التعاقدية فقط، وإتاحته عند الطلب للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأطراف.

٣٤- السيد أندو: تساءل عن الطريقة التي يمكن بها للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأطراف أن تكون على علم بوجود المشروع حتى يتسنى لها طلب نسخة منه.

٣٥- السير نايجل رودلي: قال إنه ينبغي للجنة أن تبادر بدعوة الأطراف التعاقدية الأخرى إلى الرد، نظراً إلى ما قد يكون لمشروع اللجنة من أثر مباشر في عمل تلك الأطراف. وبيّن أن العملية بأكملها أصبحت غير مقيّدة الاستعمال بالنسبة إلى البقية، وأن المعلومات تتاح بيسر لأي طرف إذا رغب في معرفة وضع المشروع.

٣٦- السيد شميدت (أمين اللجنة): أكد للجنة من جديد أن الأمانة تتلقى بصفة منتظمة عدداً كبيراً من الطلبات الصادرة عن منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية ودول أطراف بشأن الوضع الراهن لمشروع

التعليق العام على المادة ٢، الذي يشكل جزءاً من جدول أعمال اللجنة. وقال إن بإمكان اللجنة أن تكون شبه واثقة من أن الأطراف المهتمة ستطلب نسخة فور استكمال القراءة الأولى.

إدماج أعضاء جدد في أفرقة العمل المعنية بالتقارير القطرية

٣٧- الرئيس: قال إن المكتب اقترح إدماج أعضاء جدد في أفرقة العمل المعنية بالتقارير القطرية، واقترح، في هذا الصدد، أن يُطلب من السيد كاستيرو هويوس المشاركة في فرقة العمل المعنية بتقرير السلفادور القطري.

٣٨- السيد أندو: قال إنه ينبغي إدماج الأعضاء الجدد إثر قيامهم بأداء العهد الرسمي فقط.

عُلق الجزء العلوي من الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنف الساعة ١٧/٥٠

اختتام الدورة

٣٩- الرئيس: أعرب عن امتنانه للتعاون والدعم اللذين أبدتهما اللجنة خلال فترة ولايته. وقال إنه ربما استنفد صبر الأعضاء في بعض الأحيان بترك المناقشات تستمر بدون مبرر، غير أن ذلك يعود فقط إلى احترامه وجهات نظر زملائه ورغبته في تمكينهم من التعبير عن آرائهم بحرية.

٤٠- وأضاف أن أربعة من أعضاء اللجنة سيغادرونها في نهاية الدورة؛ وأنهم كانوا سنداً عظيماً لها. وأعرب بالنيابة عن اللجنة عن شكره الجزيل للأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم متمنياً لهم كل التوفيق في المستقبل. وقال إن السيد زاياس سيغادر الأمانة أيضاً. وأعرب له ولأمين اللجنة وأعضاء الأمانة الآخرين عن شكره لما تحلوا به من مهارة وتفان.

٤١- السيد كريتسمر يؤيده السيد هينكين: حيّا أعضاء اللجنة الآخرين وموظفي الأمانة لما قدموه من دعم. وبيّن أن أعضاء اللجنة على الرغم من النقاشات المتحمسة، كانوا يتصرفون بدون أي شك بكل إخلاص وحسن نية. وأكد أنه سيواصل متابعة أعمال اللجنة.

٤٢- السيد كلاين: شكر كذلك لأعضاء اللجنة وللأمانة دعمهم. وحث بقية أعضاء اللجنة على مواصلة تطبيق أرفع ما ألفه من معايير لحماية حقوق الإنسان خلال ولايته.

٤٣- السيدة مدينا كيروغا: قالت إنها تعلمت الكثير خلال فترة ولايتها وشكرت للرئيس ما بذله من مجهود لا يعرف الكلل. وأبدت إعجابها بقدرة اللجنة على الدفع إلى التغيير، وحثتها على أن تعطي المرأة مركز الصدارة في أنشطتها.

٤٤- السيد دي زاياس (فريق الالتماسات): شكر لأعضاء اللجنة ما تفضلوا به من كلمات رقيقة.

٤٥- الرئيس: أعلن اختتام الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

— — — — —